



تقرير استراتيجي
معهد قزل الما التابع لـ TESPAM

أسعار المحروقات، الشارع، والاستراتيجية

تشريح الجدول السوري حول الأسعار، ومعادلة الاستقرار، ودور تركيا، في ضوء الانكسار
العالمي في أسواق المنتجات عام 2026

أنقرة — 14 أيلول/سبتمبر 2026

www.tespam.org

الملخص التنفيذي

تحول التصحيح الذي أقرته وزارة الطاقة السورية لأسعار المحروقات في 13 أيلول/سبتمبر 2026 — وهو تعديل بلغ 40% على مادة المازوت و28% على البنزين 95 أوكتان — في غضون ساعات قليلة إلى حراك شعبي عمّ معظم أنحاء البلاد؛ فقطعت الطرقات وأحرقت الإطارات على امتداد شريط يبدأ من حماة وخان شيخون ومعرة النعمان وصولاً إلى الطريق الدولي حلب-تركيا، ومن جنوب الحسكة إلى ريف الرقة والطريق الدولي دير الزور-حلب، بل ومُنعت فعلياً صهاريج النفط الخام المتجهة إلى داخل البلاد من المرور (الجزيرة، 2026؛ عنب بلدي، 2026أ). ونضوج هذا الحراك في التوقيت نفسه تقريباً مع الاحتجاجات التي اندلعت في 12 أيلول/سبتمبر إثر مقتل عسكري كردي الأصل في كوباني، والتي بلغت ذروة مأساوية مع أحداث السجن، ينقل القضية من كونها مجرد خلاف حول الأسعار إلى معادلة استقرار مباشرة بحد ذاتها.

ومع ذلك، فإن الأطروحة المركزية لهذا التقرير هي التالية: مصدر الحركة السعرية في سوريا ليس خياراً اتخذته دمشق، بل هو انكسار تاريخي شهدته أسواق التكرير والمنتجات العالمية عام 2026. فبعداً عن التوتر في جانب النفط الخام، وقعت الصدمة الحقيقية في جبهة المقطرات الوسطى؛ إذ تجاوز هامش تكرير المازوت على ساحل الخليج الأمريكي عتبة المئة دولار للبرميل للمرة الأولى في تاريخه في 17 آب/أغسطس 2026، وسجل هامش تكرير الغاز أول في بورصة "ايس" ICE رقماً قياسياً بلغ 79 دولاراً للبرميل في مطلع أيلول/سبتمبر (آر بي إن إنرجي، 2026؛ أول برايس، 2026). وبلد كسوريا، مضطر لتغطية الحصة الساحقة من استهلاكه بمنتجات جاهزة مستوردة، وفوق ذلك تخضع مصفاته الكبرى الوحيدة لتجديد شامل، كان بحاجة إلى احتياطات أو إلى منح وقروض خارجية لاستيعاب هذه الموجة دون تمريرها إلى سعر المضخة؛ وكلاهما محدود اليوم.

والواقع أن الجدول الذي ترسمه الأسعار حتى بعد التصحيح يُظهر، خلافاً للتصور الشائع، أن أسعار المضخة في سوريا لا تزال رخيصة على المستويين الإقليمي والعالمي. فسعر لتر المازوت البالغ 1.31 دولار اعتباراً من 13 أيلول/سبتمبر يقابله 1.83 دولار في تركيا في الأيام ذاتها، و2.35 دولار في متوسط الاتحاد الأوروبي المكوّن من 27 دولة؛ بل إن مازوت سوريا أرخص حتى من مالطا، أرخص سوق في الاتحاد الأوروبي، حيث يبلغ السعر هناك 1.40 دولار (فيول برايسز.يو، 2026؛ جي زد تي، 2026). خلاصة القول إن ما هو قائم ليس "زيادة استثنائية" كما قُدّم للرأي العام، بل انعكاس متأخر وما زال جزئياً لموجة التكلفة العالمية.

يبدو أن تجاهل كون رد فعل الشارع نابعاً من أرضية إفقار حقيقية سيكون بدوره خطأ تحليلياً. فالسعر الرخيص اسمياً قد يكون فعلاً لا يُطاق في مجتمع يعاني دخل الأسرة فيه من التدني الشديد، وترتبط فيه تكاليف النقل والغذاء ارتباطاً مباشراً بالمحروقات. وهذا بالضبط ما يسعى هذا التقرير إلى التمييز فيه: مشروعية المطلب وابتزاز الحراك ليسا الأمر ذاته. فمن حق الشارع أن يقول إن العبء ثقيل؛ لكن ليس من الصواب أن يُجرّ البلد، انطلاقاً من هذا الحق، إلى دوامة فوضى طويلة الأمد مجدداً.

ذلك أن المستفيد الاستراتيجي من هذه الفوضى معروف الهوية. فالجهة التي ترى في تعزيز السلطة المركزية السورية، وفي حل قوات سوريا الديمقراطية واندماجها في الجيش اعتباراً من 25 آب/أغسطس 2026، وفي الانتهاء الفعلي لنظام العقوبات إثر رفع اسم سوريا من قائمة الإرهاب في 24 آب/أغسطس، وفي ترسخ الموقع التركي داخل البلاد، تهديداً لعقيدها الأمنية، هي ذاتها الجهة التي قصفت قاعدة أبو ظهور الجوية في إدلب في 18 آب/أغسطس بذريعة "احتمال انتشار عناصر تركية" — أي إسرائيل (تقرير مجلس الأمن، 2026). وسعر الطاقة في هذه المعادلة ليس مجرد مؤشر اقتصادي، بل هو أرخص رافعة متاحة لإشعال الهشاشة المجتمعية.

وفي ضوء هذا الإطار، تتلخص أهم استنتاجات التقرير فيما يلي:

- ◆ إن سبب ارتفاع الأسعار ليس خياراً محلياً، بل هو الانكسار العالمي في جانب العرض الذي أصاب أسواق المنتجات عام 2026. فتعطل جزء كبير من طاقة التكرير الروسية جراء الهجمات بالمسيّرات، والهجمات على طريق البحر الأسود، والعقوبات، وقيود التصدير التي طرحتها روسيا على جدول الأعمال، والاضطرابات في ممر هرمز، والقيود الصينية على التصدير، تضافرت جميعها لدفع سوق المقطرات إلى ضيق تاريخي.
- ◆ حتى بعد التصحيح، لا تزال أسعار المضخة السورية أدنى بنحو 28% من نظيرتها التركية، وبنحو 44% من متوسط الاتحاد الأوروبي؛ وبالتالي فإن الادّعاء بوجود "سعر فاحش" لا يصمد أمام المقارنة الدولية.
- ◆ المشكلة الحقيقية ليست في مستوى السعر، بل في عجز دخل الأسرة عن تغطيته. لذا ينبغي البحث عن الحل ليس في كبح السعر، بل في دعم دخل موجه مصحوب بتوسيع الطاقة الإنتاجية.

- ◆ إن الراحة قصيرة الأمد التي قد تتحقق عبر البيع دون سعر السوق ستكرر في المحروقات التجربة ذاتها التي كلفت قطاع الكهرباء خسائر بنحو مليار دولار سنوياً؛ وهو ما يمكن تفسيره بأنه تضحية بالقدرة الاستثمارية المستقبلية إنقاذاً لليوم الراهن.
- ◆ تركيا، بدءاً من إمدادات الغاز الطبيعي والكهرباء وصولاً إلى البنية التحتية للتكرير والتوزيع، ومن تمويل التوريد إلى القدرة التقنية، هي الشريك الشامل الوحيد القادر على مساعدة سوريا على اجتياز هذا المنعطف بأقل قدر من الضرر.

مقدمة: ما وراء قرار سعري واحد

I

من أقدم دروس الاقتصاد السياسي أن أسعار المحروقات ليست في أي بلد مجرد بند تكلفة. فالمحروقات هي العمود الحامل لسلسلة الحياة بأكملها، من النقل إلى الري الزراعي، ومن الكهرباء المؤدّة بالمولدات إلى لوجستيات الغذاء؛ وبالتالي فإن كل قرش عند المضخة لا ينعكس على ميزانية الأسرة كبند واحد، بل عبر أثر مضاعف. وفي بلد كسوريا، يدخل مجدداً في مسار إعادة البناء بعد أكثر من خمسة عشر عاماً من النزاع، وقد تقلصت مالهته العامة، وضاعت موارده من العملة الصعبة، وتآكلت مرونته الاجتماعية، يكون هذا الأثر المضاعف أشد قسوة مما هو عليه في جغرافيات أخرى.

ولفهم رد الفعل الذي أثاره القرار سعري الصادر في 13 أيلول/سبتمبر 2026، لا بد من التسليم بهذه الحقيقة. غير أن فهم رد الفعل وتصديق الادّعاء الذي يقف وراءه أمران مختلفان. فالادّعاء المتداول اليوم في سوريا بأن "الأسعار رُفعت إلى مستوى فاحش" لا يصمد حين يُختبر بالبيانات المقارنة الدولية؛ في حين يبقى الاعتراض القائل "لا دخل لدينا لدفع هذه الأسعار" وجيهاً تماماً. والفصل الدقيق بين هاتين العبارتين هو الشرط المسبق لإنتاج السياسة الصائبة وتوجيه الطاقة المجتمعية نحو مسار غير هدام في آن واحد.

يهدف هذا التقرير إلى تأصيل هذا التمييز بالبيانات؛ وإلى كشف الجذور الدولية للحركة السعرية؛ ووصف القيود البنوية في البنية التحتية النفطية والتكريرية السورية؛ وبيان سبب تعذر توسيع سلسلة التوريد والتمويل بسهولة؛ واستنكار الدرس المستفاد من تجربة تعرفه الكهرباء؛ وتقييم لصالح من تُكتب هشاشة الاستقرار استراتيجياً؛ وأخيراً تحديد دور تركيا في هذه المعادلة عبر مجموعة سياسات قابلة للتطبيق على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وتشكّل الدراسات السابقة لمركز TESPAM حول أسواق المحروقات العالمية وقطاع الطاقة السوري الأرضية التحليلية لهذا التقرير. فالدراسة التي تناولت آثار حظر روسيا لتصدير البنزين على الأسواق العالمية عبر تحليل هشاشة قطري (TESPAM، 2026)، وتقرير المازوت الذي بحث في مكوّنات تشكّل أسعار المحروقات ومقارنتها الدولية (TESPAM، 2026)، والتقرير الذي رصد آفاق الاحتياطات في القطاع الأعلى السوري ورخص الإنتاج المفتوحة (TESPAM، 2026ج)، والدراسات التي قاست الآثار الاقتصادية الكلية لتحركات أسعار النفط الخام (TESPAM، 2026د؛ 2026هـ)، جميعها عناصر حاملة للإطار المبني هنا. أما الإطار الذي طُرِح سابقاً حول كون الطاقة في سوريا رافعة سياسية تتجاوز كونها مدخلاً تنموياً (TESPAM، 2026ز)، فهو وثيق الصلة بقراءة المشهد الراهن.

صدمة المحروقات العالمية لعام 2026: الانكسار المنتقل من النفط الخام إلى سوق المنتجات

II

II.1. محور النفط الخام

افتُتح عام 2026 أصلاً بوصفه عاماً متوتراً بالنسبة لسوق النفط الخام. فبحلول مطلع أيلول/سبتمبر، كان خام برنت يتداول عند 107.5 دولار للبرميل، وتدفقات مضيق هرمز دون مستوياتها المرجعية لما قبل الحرب، ومنشآت الشرق الأوسط عاجزة عن العمل بكامل طاقتها بسبب الأضرار المباشرة والاضطرابات اللوجستية على حد سواء (أويل برايس، 2026). وهذا المستوى وحده يشكل ضغطاً جدياً على ميزان الحساب الجاري للدول المستوردة؛ وتُظهر تحليلات TESPAM حول الانتقال الاقتصادي الكلي لارتفاع أسعار النفط الخام أن هذه الفجوات تُستشعر في الاقتصادات شديدة الاعتماد على الاستيراد أضعافاً مضاعفة عبر التضخم والتكاليف الزراعية (TESPAM، 2026؛ TESPAM، 2026هـ).

II.2. الانكسار الحقيقي: عنق زجاجة التكرير وهوامش قياسية

غير أن العنصر الذي يميّز 2026 عن الصدمات السعيرية السابقة ليس النفط الخام بحد ذاته، بل اتساع الفارق بين الخام والمنتج النهائي. فهوامش التكرير "كراك سبريد" لمازوت ساحل الخليج الأمريكي تجاوزت عتبة المئة دولار للبرميل للمرة الأولى في تاريخه في 17 آب/أغسطس 2026؛ ورغم تراجعها لاحقاً إلى التسعينيات، ظل أعلى بوضوح حتى من عام 2022، عام الرقم القياسي بعد الجائحة (آر بي إن إنرجي، 2026). وفي أوروبا، سجّل هامش تكرير الغاز أول في بورصة "ايس" رقماً قياسياً بلغ 79 دولاراً للبرميل في مطلع أيلول/سبتمبر، فيما بلغ فارق العقود الآجلة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 80 دولاراً للطن في حالة تراجع تدريجي معكوس (باكوارد إيشن) (أويل برايس، 2026).

والعنصر البنوي الذي يغذي هذا المشهد هو أن الطاقة التكريرية العالمية تقلّصت بشكل دائم بفعل إغلاق منشآت خلال سنوات الجائحة، وأن الطاقة الجديدة التي دخلت الخدمة لم تعوّض هذا الفقدان. وبعبارة أخرى، لم يعد في النظام ما يمكن تسميته "طاقة تكريرية احتياطية"؛ فكل برميل مازوت إضافي بات ذا قيمة استثنائية. ويؤكد المشهد على صعيد المخزونات هذا التشخيص: فقد تراجعت مخزونات المقطرات الأمريكية للأسبوع الرابع على التوالي خلال أسبوع 21 آب/أغسطس 2026 لتتهبط إلى ما يزيد قليلاً على 103 ملايين برميل، وهو أدنى مستوى لشهر آب/أغسطس منذ عام 1951 (آر بي إن إنرجي، 2026).

II.3. العامل الروسي: هجمات المصافي، حظر التصدير، والبحر الأسود

إن المصدر الأكثر حسماً لضيق سوق المنتجات العالمية هو الدمار الذي أصاب منظومة التكرير الروسية. فقد تجاوزت هجمات المسمّرات الأوكرانية على المصافي الثلاثية هجوم تراكمياً في السنة الرابعة من الحرب؛ وأفيد بأن أكثر من نصف المصافي الروسية تعرّض لأضرار، وأن نسبة تتراوح بين 20% و43% من الطاقة التكريرية، بحسب المصدر، باتت خارج الخدمة. وتراجع الإنتاج اليومي في تموز/يوليو 2026 إلى 75-80 ألف طن مقابل طلب محلي بلغ 115-120 ألف طن، ما يعني عجزاً يقارب الثلث (سجلات أزمة المحروقات الروسية 2025-2026، 2026). ولسّد هذه الفجوة، مدّدت موسكو حظر تصدير البنزين، كما طُرِح على الطاولة حظر شامل لتصدير المازوت؛ وقد بيّنت الدراسة التي نشرها TESPAM في آب/أغسطس بالتفصيل كيف أنتجت هذه الحظورات ضغطاً غير متماثل عبر هشاشة الاستيراد على المستوى القطري (TESPAM، 2026).

وتُفاقم جبهة البحر الأسود هذا المشهد. فبعد هجمات متصاعدة استهدفت الناقلات والمحطات، أدى تعليق روسيا للملاحة المدنية عبر قناة الدون-أزوف ومضيق كيرتش، واضطراب برامج التحميل في نقاط التصدير الرئيسية وعلى رأسها نوفوروسيسك، وتراجع حجم الصادرات أسبوعاً بعد أسبوع، إلى تبيد إمكانية التنبؤ في تدفقات النفط الخام والمنتجات على حد سواء. وإغلاق الممر الذي كان يحمل لسنوات منتجات روسية مخفّضة إلى أسواق شرق المتوسط وبلاد الشام يشكل مسألة توريد مباشرة بالنسبة لسوريا: فقد بات إيجاد منتج روسي رخيص في السوق أمراً شبه مستحيل.

II.4. القيود الصينية على التصدير وآثارها المتسلسلة

وإذا أُضيف إلى ذلك تشديد الصين لحصص تصدير المنتجات حمايةً لعرضها الداخلي، وهو ما أدى إلى تراجع شحنات المراجعة الآسيوية، فإن مضاعفة غولمان ساكس لتوقعاتها بشأن هوامش التكرير تُظهر أن السوق نفسها تقرأ هذا الضيق البنوي باعتباره دائماً (أويل برايس، 2026). وتظهر الآثار المتسلسلة بوضوح في الاقتصادات الواقعة في نهاية سلسلة التوريد: فبحلول آب/أغسطس 2026، ارتفعت أسعار المحروقات في دول آسيا الوسطى شديدة الاعتماد على المنتج الروسي بنسبة 12-13% في طاجيكستان،

و11-11.5% في أوزبكستان، و10% في قيرغيزستان (سجلات أزمة المحروقات الروسية 2025-2026، 2026). أما في أوروبا، فقد استقر سعر لتر المازوت فوق حاجز اليورين.

خلاصة القول إن التصحيح السعري الذي شهدته سوريا في منتصف أيلول/سبتمبر ليس قراراً محلياً معزولاً، بل موجة اصطدمت بالساحل الشامي جاءت من سلسلة انكسارات ممتدة من موسكو إلى بكين، ومن هرمز إلى البحر الأسود. وافترض أن بمقدور دمشق وقف هذه الموجة بقرار إداري هو بحث عن المشكلة في المكان الخاطي.

الجدول 1. المؤشرات الحاسمة في سوق المنتجات العالمية لعام 2026

المؤشر	المستوى / النتيجة	التاريخ
خام برنت	107.5 دولار/برميل	2 أيلول/سبتمبر 2026
هامش تكرير المازوت في ساحل الخليج الأمريكي	تجاوز عتبة 100 دولار/برميل للمرة الأولى تاريخياً؛ ثم تراجع إلى التسعينيات	17 آب/أغسطس 2026
هامش تكرير الغاز أويل في بورصة آيس	رقم قياسي بلغ 79 دولار/برميل	مطلع أيلول/سبتمبر 2026
فارق العقود الآجلة أيلول/تشرين الثاني للغاز أويل	تراجع معكوس بقيمة 80 دولار/طن	مطلع أيلول/سبتمبر 2026
مخزونات المقطرات الأمريكية	103 ملايين برميل؛ الأدنى لشهر آب/أغسطس منذ 1951	21 آب/أغسطس 2026
الطاقة التكريرية الروسية المفقودة	20% - 43% خارج الخدمة بحسب المصدر	تموز/يوليو 2026
عجز العرض الداخلي الروسي	إنتاج 75-80 ألف طن/يوم مقابل طلب 115-120 ألف طن/يوم	تموز/يوليو 2026
الانعكاس على آسيا الوسطى	طاجيكستان 12-13%، أوزبكستان 11-11.5%، قيرغيزستان 10%	آب/أغسطس 2026

المصدر: آر بي إن إنرجي (2026)؛ أويل برايس (2026)؛ سجلات أزمة المحروقات الروسية 2025-2026 (2026). إعداد TESPAM.

تشريع قرار 13 أيلول/سبتمبر

III

يشمل التصحيح السعري الذي وضعت وزارة الطاقة السورية موضع التنفيذ في 13 أيلول/سبتمبر 2026 تعديلاً في سعر لتر المازوت من 125 إلى 175 ليرة، وبنزين 95 أوكتان من 152 إلى 195 ليرة، وبنزين 90 أوكتان من 147 إلى 185 ليرة، وأسطوانة الغاز المنزلي من 1,470 إلى 1,600 ليرة، وأسطوانة الغاز الصناعي من 2,350 إلى 2,570 ليرة (عنب بلدي، 2026). وأشد الحركات ارتفاعاً نسبياً هي حركة المازوت، وهذا ليس محض صدفة: فالبند الذي يسجل أرقاماً قياسية في السوق العالمية هو بالمقارنة المتوسط.

الجدول 2. التصحيح السعري في 13 أيلول/سبتمبر 2026 (الليرة السورية الجديدة، لكل لتر/وحدة)

المنتج	السابق	الجديد	نسبة التغير	السعر الجديد (\$)
المازوت (لتر)	125	175	%40.0	1.31
بنزين 95 أوكتان (لتر)	152	195	%28.3	1.46
بنزين 90 أوكتان (لتر)	147	185	%25.9	1.38
أسطوانة الغاز المنزلي	1,470	1,600	%8.8	11.97
أسطوانة الغاز الصناعي	2,350	2,570	%9.4	19.23

المصدر: عنب بلدي (2026). الأسعار بالليرة السورية الجديدة، بعد حذف صفيرين مطلع عام 2026.

تتلخص مبررات الوزارة في محورين. الأول، الارتفاع الاستثنائي في التكلفة العالمية لتأمين المنتج. والثاني، دخول مصفاة بانياس في تجديد شامل يُتوقع أن يستغرق نحو شهرين، تستهدف خلاله رفع الطاقة من 80 إلى 130 ألف برميل يومياً؛ وخلال فترة التجديد، تضطر البلاد لاستيراد المنتج الجاهز مباشرة بدلاً من معالجة النفط الخام وتصنيعه (الجزيرة، 2026). أي أن سوريا باتت في أشد حالات اعتمادها على سوق المنتجات في الأسبوع نفسه الذي بلغ فيه ذلك السوق أضيق مراحل تاريخياً. وسوء توقيت القرار أكثر حسماً من القرار نفسه.

أما المعادلة الكامنة خلف ذلك فهي أكثر صعوبة. فبحسب الأرقام التي أوردها وزير الطاقة محمد البشير، تنتج البلاد 102 ألف برميل يومياً، في مقابل حاجة تبلغ 325 ألف برميل (الجزيرة، 2026). والفجوة بين الرقمين هي، بحكم التعريف، فجوة يجب استيرادها بالعملة الصعبة. وللمقارنة، تألف مشهد التوريد لدى دمشق طوال عام 2025 من نحو 15.7 مليون برميل من روسيا، ومنحة بلغت 1.65 مليون برميل من السعودية في تشرين الثاني/نوفمبر، وشحنات عراقية دورية؛ فيما أغلقت معظم المناقصات التي طُرحت في كانون الثاني/يناير وأذار/مارس وحزيران/يونيو وتشيرين الثاني/نوفمبر دون عروض كافية (شعار، 2026). وهذا يُظهر أن مشكلة التوريد لدى سوريا هي، قبل أن تكون مشكلة سعرية، مشكلة وصول وموثوقية.

وإنشاء الوزارة لجنة دائمة، بموجب القرار رقم 844 الصادر في 23 حزيران/يونيو 2026، لتحديد أسعار المنتجات النفطية والموارد المعدنية، مؤشر على أن هذه الهاشاشة قد شُخصت على المستوى المؤسسي. وقد كُلفت اللجنة، التي تضم ممثلين عن وزارات المالية والاقتصاد والصناعة إلى جانب المصرف المركزي، بمراجعة الأسعار دورياً في ضوء تطورات السوق العالمية والتكاليف وسعر الصرف وآليات الدعم (سانا، 2026). وتصحيح أيلول/سبتمبر ليس تدخلاً اعتباطياً، بل الاختبار الجدي الأول لهذه الآلية.

ومن جهة أخرى، فإن المشكلات المتعلقة بمعالجة النفط الخام محلياً كبيرة أيضاً. فالطاقة التكريرية لا تزال غير كافية، وتُبقي الوزارة خيارات المصافي المتنقلة مطروحة على الطاولة لمعالجة هذا القصور.

IV

أين تقف أسعار المضخة السورية دولياً؟

إن أقصر طريق لإخراج النقاش من دائرة العاطفة وإرسائه على البيانات هو المقارنة. ويضع الجدول أدناه الأسعار السورية بعد التصحيح جنباً إلى جنب مع بيانات تركيا والاتحاد الأوروبي في التواريخ ذاتها، بالدولار الأمريكي.

الجدول 3. أسعار المضخة المقارنة (أيلول/سبتمبر 2026، دولار/لتر)

الدولة / المنطقة	المازوت	البنزين	ملاحظة
سوريا	1.31	1.46	بعد تصحيح 13 أيلول/سبتمبر؛ بنزين 95 أوكتان
تركيا	1.83	1.59	11 أيلول/سبتمبر؛ إسطنبول الجانب الأوروبي، عند سعر صرف 48.53 ليرة تركية/دولار
متوسط الاتحاد الأوروبي (27 دولة)	2.35	2.21	7 أيلول/سبتمبر؛ نشرة النفط الأسبوعية للاتحاد الأوروبي، شاملة الضرائب
مالطا (الأرخص في الاتحاد الأوروبي)	1.40	1.55	7 أيلول/سبتمبر
فنلندا / الدنمارك	2.87	3.05	الأعلى في المازوت والبنزين داخل الاتحاد الأوروبي

المصدر: عنب بلدي (2026)؛ حي زد تي (2026)؛ فيول برايسز يو (2026). حُسبت تحويلات اليورو عند 1.1599 دولار/يورو، وتحويلات الليرة التركية عند 48.53 ليرة/دولار، بواسطة TESPAM.

دلالة الجدول واضحة. فحتى بعد تصحيح بنسبة 40%، لا يزال مازوت سوريا أدنى بنحو 28% من السعر التركي، وبنحو 44% من متوسط الاتحاد الأوروبي؛ بل إنه أدنى حتى من مالطا، أرخص سوق محروقات في الاتحاد الأوروبي. والصورة مماثلة في جانب البنزين. وبالتالي، فإن الادعاء بوجود "سعر فاحش" لا يجد سنداً أمام المقارنة الدولية.

IV.1. حل التوتر بصراحة: سعر رخيص، عبء ثقیل

غير أن هناك توتراً لا ينبغي طمسه، وموقف هذا التقرير هو حله علناً. فكون السعر الاسمي رخيصاً على المستوى الدولي لن يعني أن هذا السعر خفيف على الأسرة السورية. فما يحدد ثقل السعر ليس مستواه المطلق، بل نسبته إلى الدخل. فبينما تغطي الأسرة الأوروبية سعر لتر المازوت البالغ 2.35 دولار من جزء ضئيل من دخلها الشهري، تعاني أسرة سورية لا تؤمن لها حتى تكاليف النقل والتدفئة الأساسية من انكماش أشد حدة بكثير جراء مازوت سعره 1.31 دولار. والدليل أن ارتفاع أجرة الطريق من الحسكة إلى القامشلي من 300 إلى 500 ليرة يُظهر أن الزيادة تنعكس على ميزانية الأسرة ليس كبند واحد، بل بشكل متسلسل (عنب بلدي، 2026).

وهاتان الحقيقتان لن تلغيا إحداهما الأخرى، بل ستكمل كل منهما الأخرى. فسعر المحروقات في سوريا ليس مرتفعاً؛ لكن دخل سوريا منخفض. وهذا التشخيص يحدد بذاته الخيار السياسي: فكبح السعر بشكل مصطنع دواء بلا تشخيص، وأثره الجانبي استنزاف القدرة الاستثمارية. والتدخل الصائب ينبغي أن يتوجه ليس نحو السعر نفسه، بل نحو الأسرة العاجزة عن تحمّله.

القيود البنوية: لماذا لا ينخفض السعر "متى شُئنا"؟

V

V.1. القطاع الأعلى: مسار لم يبدأ إلا حديثاً

لم تجد مساعي سوريا في قطاع النفط أرضية ملموسة إلا في الأشهر الأخيرة، عقب تأسيس الإدارة الجديدة. فانتقال حقول دير الزور إلى سيطرة الإدارة المركزية في كانون الثاني/يناير 2026، وتسليم الرميلان والسويدية إلى الشركة السورية للنفط (SPC) في نهاية كانون الثاني/يناير، ومنح مجمع الرميلان لمشغل دولي بموجب عقد مشاركة إنتاج لمدة 25 عاماً في آب/أغسطس 2026، وطرح مجموعة حقول "العوارد" (EL-WARD) لمناقصة دولية، كل ذلك حصل خلال بضعة أشهر فقط (TESPAM، 2026 ج). وهذا يعني أن القطاع يُعاد بناؤه ليس من الصفر، بل بعد انقطاع طويل.

ومع ذلك، فإن قوانين الزمن في القطاع الأعلى صارمة. فبين طرح حقول للمناقصة وتدفق أول برميل إضافي، توجد حتى في أكثر السيناريوهات تفاؤلاً مراحل التفاوض على العقد، والإغلاق المالي والضمانات، وتقييم الحقول، وإعادة تأهيل الآبار، والاستثمار في المنشآت السطحية. ونقل مجموعة حقول ينتج حالياً نحو 10 آلاف برميل يومياً إلى مستوى 100 ألف برميل يومياً بعد إعادة التأهيل أمر ممكن تقنياً؛ غير أنه برنامج يُقاس بالسنوات لا بالأشهر. وسعر المضخة اليوم، في نهاية المطاف، لن يستفيد من إنتاج لن يدخل الخدمة إلا بعد ثلاث سنوات.

V.2. التكرير: بلد تحمله مصفّاتان

تعتمد الطاقة التكريرية في سوريا أساساً على مصفّاتي بانياس وحمص، وكلتاها تحملان عجز صيانة تراكم على مدى سنوات طويلة. والتجديد الذي سيرفع طاقة بانياس من 80 إلى 130 ألف برميل قرار صائب؛ لكن كونه يحكم على البلاد بالاستيراد طوال مدته يُحمّل تكلفة القرار على الحاضر. أضف إلى ذلك أن إنشاء مصفّاة جديدة — وهو ما تُعدّ دمشق له وثائق مناقصة — يعني رأس مال بمليارات الدولارات، وأجل توريد طويلة، وجدولاً زمنياً للإنشاء لا يقل عن خمس سنوات. فالتكرير صناعة تتطلب الصبر.

V.3. سلسلة التوريد والتمويل: عنق الزجاجة الحقيقي

إن القيد الحقيقي على توريد المحروقات لسوريا ليس، كما يُعتقد غالباً، هو السعر، بل العملية نفسها. فالتجارة الدولية بالمنتجات تقوم على الاعتمادات المستندية، وعلاقات المصارف المراسلة، وضمانات الأداء، وتأمين الشحن البحري، وسجل ائتماني معترف به للمشتري. وقد أزال الانتهاء الفعلي لنظام العقوبات — برفع الولايات المتحدة اسم سوريا من قائمة الدول الراحية للإرهاب في 24 آب/أغسطس 2026 — العائق القانوني؛ غير أن شهية المصارف للمخاطرة تتبع هذا التغيير القانوني بتأخير (تقرير مجلس الأمن، 2026). وإعادة بناء علاقات المصارف المراسلة، وتحديث وحدات الامتثال لتصنيف المخاطر القطرية، وقبول التجار لسوريا كطرف مقابل اعتيادي، كل ذلك سيستغرق أشهراً. وإغلاق المناقصات التي طُرحت خلال 2025 دون عروض دليل على هذا التأخير (شعار، 2026).

ويُضاف إلى ذلك قيد العملة الصعبة. فاستيراد المنتجات سيتطلب دفعاً نقدياً أو بأجل قصيرة؛ في حين تعتمد موارد البلاد من العملة الصعبة على المنح والحوالات والتدفقات الرأسمالية المحدودة أكثر بكثير من اعتمادها على عائدات التصدير. وبالتالي تجد دمشق نفسها مضطرة للشراء من سوق باهظة أصلاً مع دفع علاوة مخاطرة مرتفعة في آن واحد. وإذا أُخذ في الحسبان أن المازوت يتداول أصلاً بهامش تكرير قياسي عالمياً، وأن المشتري يدفع فوق ذلك علاوة مصداقية، فإن تكلفة التوريد الفعلية لسوريا تفوق الأسعار المرجعية بقدر معين.

V.4. الممر الضيق للمالية العامة

وأخيراً، فإن هامش المناورة على صعيد المالية العامة ضيق أيضاً. فاللاقتراض من دول كقطر والسعودية لتوريد منتجات دون سعر السوق هو، على الورق، الحل الأسهل؛ لكنه ليس سوى ترحيل للتوتر المجتمعي الراهن إلى خدمة دين الغد. فالدعم ذو الطابع المنحي يمنح متنفساً لمرة واحدة؛ أما الدعم الممول بالدين فيخلق التزاماً دائماً، ويضيق بالتحديد القدرة التمويلية لاستثمارات إعادة الإعمار. خلاصة القول إن البلاد تواجه خياراً بين القدرة الاقتراضية التي ستحتاجها لتمويل استثمارات الإنتاج والتكرير المستقبلية، وبين إنفاق هذه القدرة ذاتها لتخفيض تكلفة الاستهلاك الحالي.

دروس تجربة تعرفه الكهرباء

VI

لم تعش سوريا هذا الجدل للمرة الأولى. فالتعرفة الكهربائية ذات الشرائح الأربع التي دخلت حيز التنفيذ في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2025 طُبِّقَتْ بالمنطق ذاته تماماً — استرداد التكلفة والاستدامة — إذ حُدِّدَتْ أسعار الشرائح ضمن نطاق يتراوح بين 0.055 و0.164 دولار لكل كيلوواط/ساعة. وكان مبرر الوزارة خسائر القطاع البالغة نحو مليار دولار سنوياً. وجاءت النتيجة قاسية: أفاد 75% من المشاركين في استطلاع بعدم رضاهم عن الفواتير الجديدة، واندلعت احتجاجات في 29-30 كانون الثاني/يناير 2026، وخضعت التعرفة لاختبار شرعية مجتمعية عسير (عنب بلدي، 2026ب).

والدرس المستفاد من هذه التجربة ذو اتجاهين، ولا بد من ذكرهما معاً. الأول: أن البيع دون التكلفة آلية تُسقط القطاع فيزيائياً؛ فخسارة مليار دولار سنوياً في الكهرباء تعني شبكة يتعَدَّر صيانتها، وطاقة يتعَدَّر تشغيلها، وانقطاعات تطول أمدتها. والثاني: أن تطبيق استرداد التكلفة دون تصميم للحماية الاجتماعية يجعل القرار الصحيح اقتصادياً غير مستدام سياسياً. والخطأ الذي وقع في الكهرباء لم يكن رفع التعرفة، بل عدم بناء آلية حماية موجّهة، بالتزامن مع التعرفة وبشكل ظاهر للعيان.

وتجنَّب الخطأ ذاته في المحروقات ممكن ليس عبر التراجع عن القرار، بل عبر إضافة المكوّن الاجتماعي إليه. أما التراجع والعودة إلى البيع دون سعر السوق، فسيكرر في المحروقات — وبالعملة الصعبة هذه المرة — الخسارة التي شهدتها قطاع الكهرباء؛ وهذا يعني التضحية بمستقبل البلاد إنقاذاً لليوم الراهن.

الاقتصاد السياسي لغضب الشارع: دلالة التزامن

VII

إن تزامن رد الفعل على القرار سعري مع موجة توتر كانت أصلاً في ازدياد في شمال شرق البلاد يغيّر المشهد نوعياً. فسيبان هزني (سامي شيخموس حسو)، الذي انضم إلى الجهاز الأمني للدولة عقب اتفاق الاندماج في كانون الثاني/يناير، اختطف وقتل قرب الحسكة؛ وامتدت الاحتجاجات التي بدأت في الحسكة عقب الجنازة إلى كوباني يوم الجمعة 12 أيلول/سبتمبر، تلتها أحداث داخل سجن كوباني أودت بحياة عدد كبير من الموقوفين (جيروز اليم بوست، 2026؛ الجزيرة، 2026). وتوجّه مظلوم عبيدي فور ذلك إلى كوباني، ودعوة نائب وزير الدفاع سيبان حمو إلى "التحلي بالصبر وعدم فتح باب الفتنة"، مؤشراً على أن رد فعل من المسؤولية كان يعمل في إدارة الأزمة.

والمسألة التي يجب التشديد عليها هنا هي التالية: إن حل قوات سوريا الديمقراطية رسمياً في 25 آب/أغسطس 2026 واندماج وحداتها في الجيش السوري هو أكثر خطوة استراتيجية اتخذتها البلاد خلال العقدين الماضيين (تقرير مجلس الأمن، 2026). وبحكم تعريفها، فإن الأسابيع الأولى لمثل هذا الاندماج هشة؛ وكل جريمة فردية، وكل استفزاز، وكل حادثة تُدار بشكل خاطئ، تحمل احتمال فتح العملية برمتها للنقاش مجدداً. وقد يكون تزامن الزيادة على المحروقات مع هذا الأسبوع بالتحديد محض صدفة؛ لكن دمج الموجتين في رواية واحدة عن "بلد يتعدّر حكمه" ليس صدفة.

والواقع أن المسارات التي تركّزت فيها الاحتجاجات دالة بذاتها. فطريق الخرافي جنوب الحسكة، ومنطقة "47" قرب الشدادي، والطريق الدولي دير الزور-حلب عبر ريف الرقة، والطريق الدولي حلب-تركيا؛ أي شرايين النفط الخام والمنتجات والتجارة في البلاد (عنب بلدي، 2026؛ الجزيرة، 2026). ومنع مرور صهاريج النفط الخام هو النقطة التي يتجاوز فيها الاحتجاج المطلب الاقتصادي ليتحول إلى أداة تستهدف سلسلة التوريد ذاتها. وقطع طريق الصهريج بحجة غلاء المحروقات يُفضي، في الأسبوع التالي، إلى محروقات لا يمكن إيجادها إطلاقاً. وهذا شكل من الاحتجاج يلتهم غايته بنفسه.

المستفيد الاستراتيجي من عدم الاستقرار

VIII

إن السؤال عمّن يستفيد من تطوّر معيّن ليس تنظيراً للمؤامرة، بل منهج أساسي في التحليل الاستراتيجي. فالجهة التي تنزعج من تعزيز السلطة المركزية في سوريا، ومن جمع التشكيلات المسلحة تحت سقف واحد، ومن تسارع تدفقات رأس المال عقب رفع العقوبات، ومن تعمّق محور الأمن الطاقوي المُقام مع تركيا، هي ذاتها الجهة التي تدخّلت فعلياً في كل واحدة من هذه المسارات.

وهذا الاستنتاج ليس تجريدياً. فإسرائيل قصفت قاعدة أبو ظهور الجوية في إدلب في 18 آب/أغسطس 2026، بذريعة معلنة هي "احتمال انتشار عناصر تركية"؛ وأدانت دمشق هذا القصف باعتباره انتهاكاً للسيادة، وعُقدت في الأردن في 24 آب/أغسطس محادثات لتهدئة التوتر برعاية أمريكية (تقرير مجلس الأمن، 2026). وسُجّلت منذ كانون الأول/ديسمبر 2024 مئات التوغلات العسكرية داخل الأراضي السورية؛ فيما أظهر مسار الأحداث في السويداء كيف يمكن تغذية خط لامركزية يُضعف سلطة الدولة المركزية من الخارج.

وفي هذا المشهد، تُعد الطاقة أرخص الروافع وأكثرها فعالية. ذلك أن سعر الطاقة، دون الحاجة إلى أي حشد سياسي، يمسّ مطبخ كل أسرة مباشرة؛ ويؤثر على الجميع في آن واحد بصرف النظر عن الهوية أو الطائفة أو المنطقة؛ وينظّم رد الفعل في هيئة مطلب اقتصادي مشروع. وبالتالي، فإن المحروقات، بالنسبة لمن يسعى إلى زعزعة استقرار بلد من الخارج، أداة أكثر نجاعة من السلاح.

والاستنتاج المستخلص من هذا ليس نزع الشرعية عن مطلب المواطن في الشارع؛ فهذا غير ممكن أصلاً. بل الاستنتاج هو التالي: إن مطلباً محقاً، حين يُعبّر عنه بأسلوب خاطئ، لا يُكتب في حساب من عبّر عنه، بل في حساب من يريد إضعاف البلاد. فقطع الطرقات، وإيقاف الصهاريح، وشلّ الإنتاج، كلها أمور تُخيف المستثمر، وتُبرّد التمويل، وترفع أقساط التأمين، وتؤجل الجداول الزمنية للمناقصات، وتؤخر في نهاية المطاف الأمر الوحيد الكفيل بخفض السعر فعلياً — نمو الطاقة الإنتاجية. فعدم الاستقرار ليس علاج الغلاء، بل سببه.

ولهذا يسجّل هذا التقرير دعوته إلى الهدوء ليس كأمنية، بل كضرورة اقتصادية. فما يحتاجه الشعب السوري اليوم ليس التخلي عن اعتراضه، بل مواصلته على أرضية لا تخدم مصلحة من يستهدفون البلاد، عبر القنوات المؤسسية ودون الإضرار بسلسلة الإنتاج.

خريطة طريق لحل الاختلال

IX

IX.1. المدى القصير (0-6 أشهر): إدارة الألم والحفاظ على استمرارية العرض

لا يمكن أن يكون هدف المدى القصير خفض السعر، لأن دمشق لا تملك تأثيراً على المتغيرات العالمية التي تحدده. بل إن هدفه هو امتصاص أثر الصدمة السعرية على الشريحة الأكثر هشاشة، وضمان الاستمرارية الفيزيائية للعرض. وفي هذا السياق، يمكن اتخاذ الخطوات التالية:

- ◆ دعم موجّه ومحدود الكمية عبر بنية بطاقة ذكية، بدلاً من دعم سعري واسع القاعدة: تخصيص شهري بسعر مخفض لعدد محدد من اللترات للأسرة الهشة، مع تسعير الاستهلاك الذي يتجاوز هذا الحد بالتكلفة الكاملة. وهذا يوفر حماية اجتماعية ويمنع في الوقت نفسه تمويل الدولة لاستهلاك الأثرياء؛ وبطبيعة الحال، يتطلب ذلك تحديث نظام التوزيع في البلاد.
- ◆ نظام مازوت منفصل للنقل العام والري الزراعي؛ ذلك أن القناة الأساسية التي تنتقل عبرها زيادة المحروقات إلى ميزانية الأسرة هي أجرة النقل وأسعار الغذاء.
- ◆ الإعلان الشهري للرأي العام عن صيغة تشكّل السعر — تكلفة المنتج، والشحن، والتأمين، وهامش التوزيع، والضريبة، ومكونات سعر الصرف، كلاً على حدة. فالشفافية لن تُرخّص السعر بحد ذاته، لكنها تُزيل تصوّر أن السعر اعتباطي، وهو تصوّر يغذي جزءاً مهماً من رد الفعل الراهن.
- ◆ رفع المخزون الاستراتيجي من المنتجات إلى ما لا يقل عن ثلاثين يوماً من الاستهلاك، وجرّد طاقة التخزين على وجه السرعة؛ ذلك أن أضعف حلقة في سلسلة التوريد ليست السعر، بل مخاطرة الاستمرارية.
- ◆ حل أعمال قطع الطرقات وإعاقة الصهاريج عبر المخاطبة والتفاوض لا عبر استخدام القوة؛ فبالنظر إلى هشاشة عملية الاندماج في الشمال الشرقي، فإن أي تدخل قاسٍ ستتجاوز كلفته السياسية فائدته الاقتصادية.

IX.2. المدى المتوسط (6-24 شهراً): تنمية العرض وتطبيع التمويل

- ◆ إتمام تجديد مصفاة بانياس دون انزلاق عن الجدول الزمني، ورفع الطاقة إلى 130 ألف برميل يومياً لخفض الاعتماد على استيراد المنتجات بنويماً؛ ووضع مصفاة حمص ضمن برنامج إعادة تأهيل يركّز على الوثوقية.
- ◆ الإسراع في إنهاء عمليات الترخيص المفتوحة، وفي مقدمتها مناقصة مجموعة حقول "العوارد" (EL-WARD)، وإعطاء الأولوية لإعادة تأهيل الآبار القائمة؛ ذلك أن استعادة الطاقة العاطلة في الحقول القائمة هي الاستثمار الأسرع عائداً قبل أي اكتشاف جديد (TESPAM، 2026 ج).
- ◆ مواصلة تعزيز القدرات التكريرية عبر طاقة المصافي المتنقلة بالتوازي مع ارتفاع الإنتاج.
- ◆ برنامج موجّه لإعادة بناء علاقات المصارف المراسلة: مأسسة جهة شراء حكومية تستوفي معايير الامتثال الدولية، وبيانات مالية مدققة باستقلالية، وفي مرحلة أولى، خط اعتماد مستندي منظّم عبر مصرف موثوق من دولة ثالثة.
- ◆ كسر الاعتماد على مصدر توريد واحد عبر بنية عقود إطارية متعددة الموردين تشمل الخليج وشمال أفريقيا وشرق المتوسط؛ وتخفيف تقلب الأسعار عبر عقود آجلة دورية بدلاً من الشراء الفوري.
- ◆ توجيه المنح والقروض الميسرة نحو البنية التحتية للتكرير والتوزيع وطاقة التخزين بدلاً من دعم الاستهلاك. وقد يكون هذا التمييز الأكثر حسماً بين الخيارات السياساتية الراهنة.
- ◆ كبح التهريب وتدفقات المنتجات غير المسجلة؛ إذ تُظهر بيانات عام 2025 أن جزءاً ملحوظاً من الاستهلاك اليومي يمرّ عبر قنوات غير مسجلة، وهو ما يستنزف الإيرادات العامة ويشوّه في الوقت نفسه تصوّر السعر الرسمي (شعار، 2026).

IX.3. المدى الطويل (2-10 سنوات): الاستقلالية البنوية

- ◆ رفع الإنتاج من مستوى 102 ألف برميل يومياً، عبر إعادة تأهيل الحقول وتطويرات جديدة، إلى مستوى يغطي الطلب المحلي تدريجياً؛ وهو هدف يتطلب، ضمن برنامج واقعي، أفقاً زمنياً يمتد عشر سنوات.

- ◆ إنشاء طاقة تكريرية جديدة وتحسين تركيبة المنتجات بما يتناسب مع الطلب المحلي؛ مع إعطاء الأولوية لاستثمارات التكسير الهيدروجيني التي ترفع مردود المازوت تحديداً.
- ◆ تصفية اقتصاد المولدات المتفرقة العاملة بالمازوت عبر رفع حصة الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية في توليد الكهرباء؛ ذلك أن جزءاً من الطلب على المحروقات في سوريا هو انعكاس مباشر لغياب الكهرباء. فمع تحسّن إمدادات الكهرباء، سيتراجع الطلب على المازوت، ومعه الضغط السعري، من تلقاء نفسه.
- ◆ برنامج بنوي لكفاءة الطاقة والبنية التحتية للنقل العام؛ إذ إن كل وفر دائم على جانب الطلب أرخص من الاستثمار على جانب العرض.
- ◆ التكامل الإقليمي: عبر خطوط الأنابيب والربط الكهربائي وطاقة التخزين المشترك، لتصبح سوريا داخل بنية طاقة شرق المتوسط ليس فقط سوقاً يُورّد إليها، بل فاعلاً عابراً وعاملاً بحد ذاته (TESPAM، 2026).

الجدول 4. مصفوفة السياسات: المدى، الأداة، والأثر المتوقع

المدى	الأداة ذات الأولوية	الأثر المتوقع
0-6 أشهر	دعم موجه محدود الكمية عبر البطاقة الذكية؛ شفافية في صيغة السعر؛ مخزون استراتيجي	امتصاص الصدمة الاجتماعية، استمرارية العرض، إدارة الإدراك العام
0-6 أشهر	نظام مازوت منفصل للنقل العام والري	احتواء تضخم الغذاء والنقل
6-24 شهراً	إتمام تجديد باناس؛ إعادة تأهيل حمص	خفض بنوي للاعتماد على استيراد المنتجات
6-24 شهراً	إنهاء مناقصات التراخيص، إعادة تأهيل الآبار	مكاسب إنتاجية سريعة العائد
6-24 شهراً	تأسيس المصارف المراسلة وخط الاعتماد المستندي	خفض علاوة المخاطرة في تكلفة التوريد
2-10 سنوات	طاقة تكريرية جديدة واستثمارات التكسير الهيدروجيني	مواءمة تركيبة المنتجات مع الطلب المحلي
2-10 سنوات	إمداد كهربائي قائم على الغاز والطاقة الشمسية	تصفية الطلب على المازوت الناجم عن المولدات
2-10 سنوات	التكامل الإقليمي والدور العابر	أرضية دائمة لأمن الطاقة

المصدر: تقييم TESPAM.

دور تركيا



لكي تتمكن سوريا من اجتياز هذا المنعطف بأقل قدر من الضرر، فإن تركيا ليست مجرد دولة جوار، بل الفاعل الوحيد القادر على تقديم مساهمة متزامنة في محاور العرض والبنية التحتية والتمويل والقدرة التقنية والضمانة السياسية مجتمعة. والمقابل الملموس لذلك قائم فعلاً على الأرض.

فالغاز الطبيعي الذي تزود به تركيا سوريا سنوياً، بواقع نحو 2 مليار متر مكعب، يتيح توليد نحو 1,300 ميغواط من الكهرباء داخل البلاد. ويُقدّم عبر سبعة مراكز توزيع في شمال سوريا نحو 210 ميغواط يومياً، مع هدف رفع هذه الطاقة على المدى الطويل إلى 700-800 ميغواط. ويشكّل خط أنابيب الغاز الطبيعي المكتمل من كلس باتجاه حلب، وخط النقل بقدرة 400 كيلوفولط، وخط التعزيز بين ريحانلي وحارم، إلى جانب طاقة كاربأور شيبب العائمة البالغة نحو 800 ميغواط، أسرع خيارات العرض القابلة للتشغيل على المدى القصير. أما برنامج الاستثمار الذي يجمع تحالف قطر-تركيا-الولايات المتحدة تنفيذه بقيمة نحو 7 مليارات دولار — بواقع 4,000 ميغواط من توربينات الغاز و1,000 ميغواط من الطاقة الشمسية في أربعة مواقع منفصلة — فسيكون، في حال تحقّقه، بحجم يكفي لتغطية أكثر من نصف احتياجات سوريا من الكهرباء (وكالة الأناضول، 2026).

وصلة هذا المشهد بأسعار المحروقات مباشرة. ذلك أن جزءاً ملحوظاً من الطلب على المازوت في سوريا ناتج عن توجّه الأسر والمنشآت التي لا تحصل على كهرباء من الشبكة نحو المولدات. وكل تحسّن دائم في إمدادات الكهرباء يخفّض مباشرة الطلب على المازوت، وبالتالي فاتورة الاستيراد. وبعبارة أخرى، فإن مساهمة تركيا في الكهرباء والغاز ليست مجرد بند طاقوي، بل أداة لإدارة الطلب تخفف الضغط عن سوق المحروقات.

ولا تقتصر المساهمة التي يمكن أن تقدمها تركيا على ذلك. فثمة خبرة صناعية راسخة في جانبي التكرير والتوزيع، وتراكم مؤسسي في معايير توزيع المحروقات وتخزينها، وقدرة طويلة الأمد في تشغيل خطوط الأنابيب والربط، وربما الأهم من ذلك، قرب لوجستي يتيح توريد المنتجات إلى سوريا. فالشحن قصير المسافة من الموانئ التركية إلى الساحل السوري يوفر ميزة واضحة، من حيث الشحن ومدة التوريد على حد سواء، مقارنة بالمشتريات من مصادر بعيدة. كما أن خبرة تركيا في مكّونات تشكّل أسعار المحروقات وفي آليات شبيهة بنظام "الأسل موبيل" (السعر المتحرك) تشكّل رصيذاً منهجياً قابلاً للنقل المباشر إلى اللجنة السعرية الدائمة التي أنشأتها سوريا (TESPAM، 2026).

وفي نهاية المطاف، فإن موقع تركيا في سوريا يختلف بنيوياً عن مواقع الفاعلين الآخرين في المنطقة: فمصلحة تركيا تكمن في سوريا مستقرة، ذات سلطة مركزية قوية، منتجة وتاجرة. أما سوريا الهشة والمجزأة والعاجزة عن السيطرة على مواردها فلا تمثل مكسباً لتركيا لا أمنياً ولا اقتصادياً. وهذا التباين هو العامل الجوهر الذي يميّز التعاون الذي ستبنيه أنقرة مع دمشق عن كل الخيارات الأخرى المطروحة.

خاتمة: الهدوء والصبر والجهد

XI

تقف سوريا اليوم بالضبط عند العتبة التي تحاول فيها النهوض من حيث سقطت. فجمع التشكيلات المسلحة تحت سقف واحد، وانتهاء نظام العقوبات، وعودة الحقول النفطية إلى الإدارة المركزية، وانطلاق عمليات الترخيص الدولية، جميعها مكاسب استراتيجية تحققت تباعاً خلال أشهر قليلة، وبصعب تكرارها بسهولة بعد خمسة عشر عاماً من الدمار. ويستند كل مكسب من هذه المكاسب إلى بيئة ثقة؛ والثقة هي الضمانة الحقيقية الوحيدة للاستثمار والتمويل على حد سواء.

إن ارتفاع أسعار المحروقات حقيقي، وعبؤه ثقيل، واعتراض المواطن مفهوم. لكن هذا الارتفاع ليس خياراً اتخذته دمشق، ولا هو أمر يمكن التراجع عنه بقرار إداري. فمصدره الضيق التاريخي الذي شهدته سوق المنتجات عام 2026: انهيار منظومة التكرير الروسية، والإغلاق الفعلي للبحر الأسود، وتصاعد التوتر حول هرمز، وتراجع المخزونات إلى أدنى مستوى لها منذ سبعين عاماً. وفي ظل هذا المشهد، لا تزال سوريا تباع المحروقات بأرخص مما يبيعها به معظم دول العالم؛ والمشكلة ليست في ارتفاع السعر، بل في تدني الدخل. والجواب الصائب، بالتالي، ليس كبح السعر، بل حماية الأسرة بشكل موجه وتنمية الطاقة الإنتاجية.

وقد أظهرت تجربة تعرفه الكهرباء إلى أين يفضي البيع دون التكلفة: خسائر بمليار دولار سنوياً، وشبكة دون صيانة، وانقطاعات تطول. وتكرار المسار نفسه في المحروقات — وبالعلة الصعبة هذه المرة — سيهدئ غضب اليوم لبضعة أشهر، بينما يستنزف القدرة الاستثمارية للبلاد للعقد المقبل. والتضحية بالمستقبل إنقاذاً لليوم الراهن ثمن لا يقدر أي مجتمع على دفعه.

كما أن المستفيد الوحيد من اضطراب طويل وكثيف يستهدف سلسلة التوريد هو الجهة التي ترى في تعافي سوريا تهديداً لعقيديتها الأمنية. فقطع الطرقات يُنَفِّر الاستثمار، وإيقاف الصهاريج يُقلِّص العرض، واستمرار الفوضى يُبرِّد التمويل؛ وكل ذلك يعني محروقات أكثر غلاءً بعد عام من الآن. فعدم الاستقرار ليس علاجاً للغلاء، بل سببه المباشر.

وعليه، فإن الواجب المُلقى على عاتق الشعب السوري ومجتمعه المدني وقادة الرأي فيه ليس التخلي عن الاعتراض، بل مواصلته على أرضية لا تقطع شرايين البلاد. أما الواجب المُلقى على عاتق الإدارة، فهو شرح القرار السعري بشفافية، وحماية الأسرة الهشة بشكل موجه، وضمان استمرارية العرض، وإظهار أن هذه المرحلة مؤقتة عبر جداول زمنية ملموسة. وأما الواجب المُلقى على عاتق الفاعلين المسؤولين في المنطقة، وفي مقدمتهم تركيا، فهو تسريع مساهمتهم — من إمدادات الكهرباء والغاز إلى تمويل التوريد، ومن الطاقة التكريرية إلى الاستشارة التقنية — بما يساعد سوريا على اجتياز هذه المرحلة الانتقالية بأقل قدر من الضرر.

خلاصة القول إن ما تحتاجه سوريا اليوم يتلخص في ثلاث كلمات: الهدوء، والصبر، والجهد. الهدوء لحماية المكاسب؛ والصبر لإدراك أن أي بنية تحتية للطاقة لا تُبنى في موسم واحد؛ والجهد لإنهاء هذه المرحلة في أقرب وقت ممكن.

المراجع

- الجزيرة. (2026أ، 14 أيلول/سبتمبر). اندلاع احتجاجات في سوريا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.
<https://www.aljazeera.com/news/2026/9/14/protests-break-out-across-syria-over-fuel-price-increases>
- الجزيرة. (2026ب، 12 أيلول/سبتمبر). مقتل سبعة أشخاص على الأقل في حريق سجن شمال سوريا.
<https://www.aljazeera.com/news/2026/9/12/at-least-seven-killed-in-fire-at-prison-in-northern-syria>
- وكالة الأناضول. (2026). مرحلة جديدة في أزمة الطاقة السورية: الدور الاستراتيجي لتركيا. -
<https://www.aa.com.tr/tr/analiz/suriye-enerji-krizinde-yeni-donem-turkiyenin-stratejik-rolu/3643959>
- عنب بلدي. (2026أ، أيلول/سبتمبر). ارتفاع أسعار المحروقات يشعل احتجاجات في شرق سوريا.
[/https://english.enabbaladi.net/archives/2026/09/fuel-price-hike-sparks-protests-in-eastern-syria](https://english.enabbaladi.net/archives/2026/09/fuel-price-hike-sparks-protests-in-eastern-syria)
- عنب بلدي. (2026ب، شباط/فبراير). فواتير كهرباء متصاعدة تُرهق السوريين وتختبر الحكومة الجديدة.
<https://english.enabbaladi.net/archives/2026/02/soaring-electricity-bills-power-costs-squeeze-syrians-and-test-the-new-government>
- فيول برايسز.يو. (2026، 7 أيلول/سبتمبر). أسعار المحروقات والغاز في أوروبا (بيانات نشرة النفط الأسبوعية للاتحاد الأوروبي). -
<https://www.fuel-prices.eu>
- جي زد تي. (2026، 11 أيلول/سبتمبر). أسعار المحروقات الحالية: البنزين والمازوت والغاز المسال. <https://www.gzt.com/ekonomi>
- جبروزاليم بوست. (2026، أيلول/سبتمبر). احتجاجات السجناء في كوباني السورية عقب مقتل جندي كردي. -
<https://www.jpost.com/middle-east/article-908423>
- أويل برايس. (2026، 2 أيلول/سبتمبر). هوامش تكرير المازوت تسجل أرقاماً قياسية مع تعمق أزمة المحروقات العالمية. -
<https://oilprice.com/Latest-Energy-News/World-News/Diesel-Cracks-Hit-Record-Highs-as-Global-Fuel-Squeeze-Deepens.html>
- آر بي إن إنرجي. (2026). حالة استثنائية – هامش تكرير المازوت عند 100 دولار للبرميل، أو كيف كشف عام 2026 هشاشة التكرير العالمي.
<https://rbnenergy.com/daily-posts/blog/100bbl-diesel-crack-or-how-2026-exposed-fragility-global-refining>
- سجلات أزمة المحروقات الروسية 2026–2025. (2026). تسلسل زمني لأزمة المحروقات الروسية 2026–2025: تجميع استناداً إلى بيانات الوكالة الدولية للطاقة وهيئة الأركان الأوكرانية والصحافة الروسية.
https://en.wikipedia.org/wiki/2025%E2%80%932026_Russian_fuel_crisis
- سانا. (2026، 23 حزيران/يونيو). قرار وزارة الطاقة بإحداث لجنة دائمة لأسعار المنتجات النفطية والثروة المعدنية (القرار رقم 844).
<https://sana.sy/tr/syria/2305501>
- تقرير مجلس الأمن. (2026، أيلول/سبتمبر). سوريا: التوقعات الشهرية. -
<https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2026-syria-95.php/09>
- شعار، ك. (2026). واردات النفط السورية 2025: ما وراء إيران وروسيا والتوريد السعودي. سوريا بالأرقام. -
<https://karamshaar.com/syria-in-figures/syria-oil-imports-2025-beyond-iran>
- TESPAM. (2026أ، 1 آب/أغسطس). تمديد روسيا حظر تصدير البنزين وأثاره على أسواق المحروقات العالمية: مخاطر الاستيراد على المستوى القطري، تحليل الهشاشة، وتقييم لتركيا. أنقرة: TESPAM. <https://www.tespam.org/rusyanin-benzin-ihracat-yasagini-uzatmasi-ve-kuresel-akaryakit-piyasalarina-etkileri>
- TESPAM. (2026ب، 16 آب/أغسطس). التنظيم التدريجي لضريبة الاستهلاك الخاصة على المازوت: تقييم لتشكّل أسعار المحروقات، ونظام السعر المتحرك (أسل موبيل)، والمقارنة الدولية، والأثر على الخزينة. أنقرة: TESPAM. <https://www.tespam.org/motorinde-kademeli-otv-duzenlemesi-akaryakit-fiyatlarinin-olusumu-esel-mobil-sistemi-uluslararasi-kiyaslama-ve-hazine-etkisi-uzerine-bir-degerlendirme>
- TESPAM. (2026ج). تقرير تطورات القطاع الأعلى في سوريا: آفاق الاحتياطات الإقليمية، وخص الإنتاج المفتوحة، وجرّد الفرص أمام المستثمرين الأتراك. أنقرة: TESPAM. <https://www.tespam.org/syria-upstream-gelismeler-raporu-bolgesel-rezerv-gorunumu-acik-uretim-lisanslari-ve-turk-yatirimcileri-icin-firsatlar-envanteri>
- TESPAM. (2026د). آثار تحركات أسعار النفط الخام على الاقتصاد العالمي والاقتصاد التركي. أنقرة: TESPAM. [/https://www.tespam.org/ham-petrol-fiyatlarinin-kuresel-ve-turkiye-ekonomisi-uzerindeki-etkileri](https://www.tespam.org/ham-petrol-fiyatlarinin-kuresel-ve-turkiye-ekonomisi-uzerindeki-etkileri)
- TESPAM. (2026هـ). آثار ارتفاع أسعار خام برنت على القطاع الزراعي التركي. أنقرة: TESPAM. <https://www.tespam.org/ham-petrol-brent-fiyat-artistlarinin-turkiye-tarim-sektoru-uzerindeki-etkileri>
- TESPAM. (2026و). حقل كرونوس في غاز جنوب قبرص الطبيعي ومسار مصر: مشاريع الإنتاج، مسارات التصدير، الجدوى، الحقوق الأخرى، انتهاكات الحقوق، والبعد السوري — تقييم موسّع. أنقرة: TESPAM. <https://www.tespam.org/guney-kibris-dogalgazinda-kronos>



sahasi-ve-misir-guzergahi-uretim-projeleri-ihracat-rotalari-yapilabilirlik-diger-sahalar-hak-ihlalleri-ve-suriye-
/boyutu-uzerine-genisletilmis-bir-degerlendirme

TESPAM (2026ز). ديناميكيات جديدة في ضوء التطورات الراهنة في سوريا ورافعة الطاقة. أنقرة: TESPAM

/https://www.tespam.org/suriyede-guncel-gelismeler-isiginda-yeni-dinamikler-ve-enerji-kaldiraci